



فالأول شامل لكل الموطوءة وغيرهما وفي طهر واحد من غير تحلل رجعة في الموطوءة
أو نكاح فيها وفي غيرها أكثر من طلاق واحد والثاني يختص بالمدخول بها الحايض
ذات الحيض والسدى النوع ان يطلقها طليقتين بكلمة واحدة وان يطلقها في طهر
واحد أكثر من واحد من غير تحلل احدهما وان يطلق المدخول بها في حالة الحيض
وذات حيض في طهر جامعها فيه لم يجز احسنه ان الطلاق للموطوءة في
من تحيض طليقة للغير عن اقامة الحقوق فقط اي لا يطلق مرة اخرى في الطهر
الاخر حتى ينقضي اجزها تحزرا عن زيادة الضرر بها في طهر تحزرا عن تطويل العدة
لاو طي في تحزرا عن استنباه العدة واحسنه انهما فيمن لا تحيض طليقة فقط حتى
تنقضي عدتها وحسنه وهو السني وهو نوعان كما مر طليقة واحدة لغير الموطوءة
لان تعريف الثلاث في ثلاثة اطهار غير متصور في حقها في تزوج واحد ولو قال
لها انت طالق للسنة ثلاثا يقع الثانية بالتزوج الثاني والثالثة بالثالث
ولو كانت في حيض فلا يكره في الحيض عدم العدة وكرهته فيه في الموطوءة
لكونه مؤديا الى تطويلها المحذور وهذا عندهم اما عند زفر فيكره فيه قيا ساعلى
الموطوءة وحسنه للموطوءة تفريق الطلاقات الثلاث في اطهار ثلثة لا
وطي فيها فيمن تحيض لقوله صلى الله عليه وسلم لابن عمر ان من السنة ان تستقبل
الطهر اسقبالا فتطلقها في كل مرة تطليقة هذا عندنا اما عند مالك فطلاق واحدة
لقوله تعالى فطلقوهن من لحدتهن فان معناه قبل عدتهن ولو زاد على الاول وقع
بعضها في العدة لا قبلها فلا يكون حسنا والموطوءة تفريق الثلاث في اشهر
ثلثة فيمن لا تحيض لكبار وصغرا وعمل اي في الآيسة والصغيرة والحامل اقامة
تمام الحيض الا بيري ان العدة والاستبراء مقدران بالحيض فيمن تحيض وبا
الشهور فيمن لا تحيض لان الطلاق المستنون فيمن تحيض تفريقها على الاطهار

Copyright © King Fahd University